يوم الاربعاء ٢٧ شعبان - ١٦ جويلية ١٣٦٦ - ١٩٤٧ ثمن العدد ٥ فرنكات



مدير الجريدة وصاحب الامتياز
فرحات حشاد

الادارة
نهج سيدي علي عزوز - زنقة سيدي عامر عدد ٦ تونس
تليفون ٧٧٠٦

السنة الاولى - العدد السادس

رئيس لجنة التحرير «الصحبي فرحات» توجه جميع الرسائل المتعلقة بالتحرير اليه بدار «الاتحاد»

كلمة الاتحاد العام

الاتحاد - اليقظة - العمل !...

هيئة الاتحاد العام تقرر الاضراب العام

اجتمعت لجنة الاجور المركزية يوم ٣ جويلية الجاري ودرست مشكلة الاجور المعروضة عليها من طرف المنظمات النقابية ولكن لم تصل للنتيجة المطلوبة وذلك للاسباب الثلاثة الموجودة بغير هذا المكان والناشئة عن تصلب منظمة رؤوس الاموال وتراخي الادارة وخيانة المنظمة المسماة «اوستيتي»

ثم اجتمعت تلك اللجنة مرة ثانية يوم الجمعة ١١ جويلية ودرست الاقتراحات الصادرة عن منظمة راس المال تلكم الاقتراحات التي لا ترضي رغائب الطبقة العاملة والتي لا يمكن قبولها من طرف الشغالين

واقترحت كذلك الادارة حلا للمشكل ولكن الادارة لم تراع في هذا الحل مصلحة الطبقة العاملة ولا ضروريات عيشها ولا ضمان مستقبلها

اما وفد «الوستيتي» فقد تشدد في موقفه الذي لا يمنح الشغالين الا نصف المقدار الضروري للحياة حسب ما صرح به احدهم

وانتهت الجلسة الثانية بدون الوصول الى الغاية وسيعرض المشكل على تحكيم الحكومة هذا وقد انذر وفدنا اللجنة معبرا عن غضب الشغالين الذين لا يرضون باقل من المقدار المعين من طرف لجنتنا العليا ذلكم المقدار الحيوي الادنى الذي وافق عليه نواب (الكرتيل) و (النقابات المسيحية).

كما جدد وفدنا المذكور احتجاجه الصارم ضد تهاون الحكومة بمسالة عملة الفلاحة وعملة حضائر الشغل الذين لم ترض الحكومة بالمفاهمة في شانهم اثناء جلسات لجنة الاجور وذلك بالرغم عن المظاهرات التي قامت بها جماهير البطالين بمدينة صفاقس مثلا والوعود والتطمينات التي اعطاها لهم المراقب المدني بعد اتصاله تليفونيا بالكتابة العامة

فلم يبق الان الا انتظار الحكم الذي ستتخذه الحكومة في هذا الامر الهام الذي اصبح الشغل الشاغل للطبقة العاملة باجمعها في كامل اطراف البلاد

ولكن اراد الاتحاد ان تكون الحكومة على بينة تامة من الامر قبل صدور الكلمة الاخيرة في الموضوع فاجتمعت الهيئة الادارية مساء يوم الجمعة ١١ جويلية واتخذت القرار الذي تنشره بهذا العدد من الجريدة في غير هذا المكان

اننا منذ فتحنا معركة الاجور لم تنفك نلاحظ للحكومة خطورة الامر ولم تنفك تذكرها بوجوب انجاز مطالب الشغالين الشرعية ولم تنفك نصارحها بكامل استعداد الطبقة العاملة للقيام بكل ما يجب من الاعمال الجدية للتحصيل على رغائبها الحيوية

فقرار الهيئة الادارية انما هو قرار يؤيد رغبة الشغالين الناقمين عن سوء الحالة التي اصبحوا عليها والساخطين على المواقف المتخذة من طرف المنظمة التي تدعى انها تعبر عن تلك الرغائب

وارادت الهيئة الادارية بذلك القرار ان تبلغ صوتها الى جناب المقيم العام قبل تحكيمه في مشكلة الاجور حتى يتخذ كل ذي مسؤلية مسؤوليته مؤملين من تفهم السفير ومن تقديره للظروف ولصعوبة العيش ولانتشار البطالة وللتقهقر الاجتماعي ان يراعي المصلحة العامة التي تنادي بارضاء رغائب الشغالين

اما الطبقة العاملة التونسية فانها اذا لم تتحقق مطالبها المعقولة سوف تقف وقفة الرجل المكافح والمطالب بحقه

وسوف تزدحم جنود الشغل في ميدان العمل حتى يكونوا قد قاموا بالواجب المفروض الا وهو الدفاع الحقيقي على مصالحهم الحيوية في الوقت الحاضر وضمان حياتهم الاجتماعية في دائرة الكرامة البشرية التي لا يرضى ولن يرضى العامل بالعيش دونها

والاتحاد يعتقد انه لن يوجد من بين العمال من يتخلف عن هذا الموقف الحاسم الذي تتوقف على نجاحه نجاح قضيتنا الاجتماعية باتمها ولن يتاخر احد عن صفوف الدفاع التي ستنتظم نظاما محكما يضمن لحركتنا ثمرة الجهود وتبلغ به غاية المقصود

والى الاتحاد والى العمل :

فرحات حشاد

معركة الاجور تدخل في طورها الحاسم

قرار الهيئة الادارية

ان الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعة يوم ١١ جويلية ١٩٤٧ على الساعة السادسة مساء. بعد ان اطلعت على البيانات المفصلة التي قدمها نوابه باللجنة المركزية لمراجعة الاجور وعدم الوصول الى نتيجة في الاجتماع المنعقد يوم ١١ الجاري من طرف هاته اللجنة

ونظرا لكون مقترحات الاعراف المقدمة اثناء اجتماع لجنة الاجور الثاني لا تفي اصلا بطلبات الشغالين الحيوية بسبب ارتفاع اسعار المعيشة ووجوب رفع مستوى عيش الطبقة العاملة بتحسين مقدرة الشراء تحسينا محسوسا فانا نلاحظ عدم تفهم الاعراف وممثلي الادارة الحالة التعسة التي تتخبط فيها الطبقة العاملة حتى انهم لا يعترفون بوجوب الاسراع باجابة المطالب الشرعية المقدمة منذ اشهر عديدة طويلة

وترفض بصورة قطعية مقترحات الاعراف القاضية باعطاء ٤٥٠٠ فرنك في الشهر اي ٢٢»٥٠ في الساعة

والهيئة تلاحظ بصورة خاصة تضارب الارقام المقدمة من طرف ادارة الاقتصاد العام في خصوص نسبة الاسعار فلقد ارتفعت حسبما قال م. جامي اثناء اجتماع لجنة الاجور الاول بنسبة ١٢ في المائة

وترفض كذلك اقتراح الادارة القاضي بتعيين اجر الساعة بـ ٢٣»٧٥ ف

وتسر من تفهم نواب الكارتل والنقابات المسيحية بانضمامهم الى موقفنا وتاسف لرفض وفد «الوستيتي» الذي تشدد في طلبه الحقير التافه للخمسة آلاف فرنك.

بقول ان نسبة الارتفاع كانت ٩»٠٥ في المائة فقط

وتجدد احتجاجها الصارم ضد عدم المفاهمة في اجور العملة والفلاحين وعدم تعيين اجور الشغالين «بحضائر الصدقة»

وبعد درس الحالة من جميع نواحيها ونظرا لارادة كافة طبقات الشغالين الحديدية للوصول الى مطالبهم العادلة ومنها :

تعيين ٦٠٠٠ ف في الشهر كاجر ادنى حيوي ابتداء من غرة جانفي ١٩٤٧ وذلك للعامل البسيط الغير متخصص مع ايقاف ارتفاع الاسعار او تطبيق طريقة السلم المتحرك

وهذا الاجر الادنى يجب ان تحذف معه مناطق الاجور الموجودة الان - وتعيين هذا الاجر يوجب الزيادة في جميع الاقسام الحالية للاجور بصورة تبقى معها النسبة الموجودة الان

تعيين ١١٠ ف كاجر ادنى في اليوم للعملة الفلاحين مع تحسين مناسب في الميزات المعطاة لهذا القسم العظيم من الشغالين

تطبيق التعريفة النقابية لفائدة عملة حضائر الشغل الذين هم الان ملحقون بعملة الفلاحة الحاقا مضرا بحقوقهم

والهيئة الادارية امام هاته الحالة وتطبيقا لقرار الهيئة العليا للاتحاد العام التونسي للشغل المؤرخ في غرة جوان ١٩٤٧ تعلن انها تؤيد المطالب المقدمة والتي انضمت اليها المنظمتان الاخريتان

وهي تطلب من جناب المقيم العام الذي انهي اليه ملف هاته المشكلة ليكون حكما بان يراعي الحالة ورغائب الاغلبية الساحقة من الشغالين الذين ايدوا مطالبنا

وتقرر ان تاذن باضراب عام بكامل البلاد التونسية لمدة غير محدودة وبكامل فروع الشغل وحتى بالفلاحة في صورة ما اذا لم يقع التامل من المطالب المذكورة اعلاه. ويجب تكوين لجان اضراب بكل جهة لتنفيذ الاوامر اللازمة وتنظم اجتماعات بكل الاتحادات الجهوية والمحلية لاعلام الشغالين بهاته المقررات. والهيئة الادارية تدعو للوحدة والتضامن حتى تنجح قضية الطبقة العاملة في كفاحها لنيل رفاهيتها وحفظ شرفها. وهي تنادي كافة الشغالين وكل المنظمات النقابية للانضمام الى كل عمل سيقع القيام به لهذا الغرض في صورة ما اذا لم تجب المطالب كما يلزم

ايها العمال

ان حياتكم مهددة في الحاضر ومستقبلكم غير مضمون. فاعملوا وقاوموا لتحسين وسائل عيشكم ولحماية مستقبلكم

الى اليقظة والاتحاد والعمل

عن الهيئة الادارية

الكاتب العام فرحات حشاد

نداء الى كافة العملة

ايها الاخوان!

انتم على علم بان معركة الاجور قد دخلت في طورها الحاسم فلقد علمتم موقف الادارة التي اتصلت منذ اشهر طويلة عديدة بمطالب الاجرة المدعمة بالحجج فأهملتها ولقد رأيتم كذلك وشعرتم بان الادارة لا تجهل المصاعب التي تتخبط فيها الطبقة العاملة بل هي تتجاهلها

وانتم تعلمون موقف الاعراف الكبار الذين يتصاممون عن انات بطون العملة الخاوية ولقد انبئتم بان هؤلاء الاعراف المتعاظمين تجرؤوا على اقتراح زيادة قدرها خمسة فرنكات في الساعة مع حذف الساعة الزائدة على اربعين ساعة في الاسبوع

وانتم قد اطلعتم أخيرا على موقف «الوستيتي» التي تزعم الدفاع عن مصالح العامل «فالوستيتي» كانت طلبت في شهر جانفي خمسة الاف فرنك وكان ذلك قبل ارتفاع اسعار المواد الاولية الحيوية كالنقل والماء والكهرباء والغاز والخبز الخ وهي تتصلب في من طلب هذا المقدار التافه الحقير رغم ارتفاع الاجر الادنى الحيوي بفرنسا والجزائر والمغرب الاقصى ورغم مطالب العمال الجديدة التي هي الان الشغل الشاغل للحكومة

وانتم تعلمون كذلك بان هذا المطلب الحقير المضحك المقدم كما يدعون باسم الشغالين يعد في الحقيقة سبة واهانة للعمال الذين يراد حصر حياتهم في الشقاوة بينما هم ينتظرون تحسين مآلهم على مضض لا في مسائلة الاكل فقط بل وحتى على الاخص في مسائل السكنى والملبس والصحة والنظافة وتعليم الاطفال وبصورة اجمالية في جميع المسائل التي تهم الحياة الاجتماعية كما نفهمها وكما يجب ان تكون بالنسبة للادميين لا كما تعطى الحيوانات العجم

وانتم تعلمون ايها الاخوان مهما كانت حالتكم ان اتحادنا العام التونسي للشغل قد استعمل جميع الوسائل التي تمليها عليه مصلحة الدفاع المنتج عن الحالة الحاضرة ومستقبل الشغالين قبل كل اعتبار وبذل كامل مجهوده ليكون في ضمن لجنة الاجور وحدة مركبة من السبعة الاعضاء النائبين عن المنظمات النقابية الاربعة حتى توجه وحدة نواب الاعراف

وهاته الوحدة كان من السهل ايجادها حول مطالب اتحادنا في تعيين الاجر الادنى بستة آلاف فرنك في الشهر

ولقد تفهم نواب الكرتال وحتى نواب النقابات المسيحية النتيجة النافعة التي تحصل من الوحدة المتحدث عنها فانضمت حالا الى اقتراحنا ولم تتعنت الا «الوستيتي» اذ تصلبت وحدها في موقفها الغريب رغم النداءات الحارة التي وجهناها لها اثناء اجتماع لجنة الاجور فهي تتحمل وحدها المسؤلية العظمى بتفرقتها للطبقة العاملة في هاته المعركة التي يتوقف عليها رفاهيتها ومستقبلها

وانتم قد عرفتم هاته الحالة كما يجب نكم تؤيدون لا محالة موقفنا الذي املته علينا ارادتنا الدفاع عن مقدرة الشراء والتغذي للطبقات النشطة واتقاء ثقل وطأة؟ الاجر الادنى المستهان به الان على الشغالين في مستقبل قريب وخاصة بمناسبة المفاهمة المترقبة في العقود المشتركة الجديدة -

ولقد اعلمت لجنتنا الادارية الحكومة بانها مجبورة على الاذن بالاضراب العام بكامل اطراف البلاد في صورة ما اذا لم يكن قرارها موافقا لمصالح الشغالين

والكارتل والنقابات المسيحية قد انضمت تماما في هذا الصدد الى موقفنا - ولقد قمنا معا باجراءات لدى جناب المقيم العام لالفات نظره لخطورة الموقف قبل ان يصدر تحكيمه في هاته المشكلة

وان لم تنتج مجهوداتنا هاته لم يعترف بعد هذا كله بحقوق العمال فانكم ولا شك ستلبون امر الاضراب العام -

فسوف تتخذون في الكفاح لفرض احترام حقوقكم الشرعية. وستظهرون قوتكم المنظمة الرصينة وقراركم القاطع الصادر بعد تفكير للدفاع عن حقوقكم -

بذلك تبينون للادارة المماطلة المتهاونة وللاعراف النهمين الانانيين «وللوستيتي» الفاقدة

البقية على الصفحة الثانية

اللجنة العليا للاتحاد العام التونسي للشغل
١٢ رجب ١٣٦٦ غرة جوان ١٩٤٧

ادارة البريد واللغه العربيه

لقد سبقتنا جريدة الزهرة الغراء الى نشر مقال جيد يتعلق بموضوع يهم جميع المتوظفين على الاطلاق ويختص فيه المتوظف التونسي بميزة قومية هي معرفة اللغة العربية.

يطول القول اذا اردنا بسط الاسباب التي تحتم على التونسي اعتناءه باللغة العربية ولذا نكتفي بفرض وجوب ذلك عليه متيقنين انه وصل الى درجة تمكنه من ادراك جميع المعاني التي تحتوي عليها تلك العبارات التي طالما طرقت اذنيه حال الصغر ومن بينها الواجب !

استعمال اللغة العربية بالادارات التونسية

هو فحوى المقال الذي جاء برصيفتنا الزهرة.

ولقد ذكرت ان نصوص المعاهدة ورسالة التثقيف والمدنية التي اخذتها على عاتقها الدولة الحامية لا تفرض باية حال استعمال لغة اجنبية فرنسية وكانت الادارات على احسن حال واتم نظام حوالي ١٨٨٠ مذ كانت اللغة الرسمية هي اللغة العربية.

والان وقد صارت اللغة الرسمية لغة المحتل الذي عم جميع الادارات التونسية وشغل كل المناصب من اقصاها الى ادناها اصبحت لغة البلاد

البقية على صفحة ٢

عود على بدء

...ولغيرنا الغنم

تحدثنا في المقال السابق عن مشكلة الغرم المالي التي تحملها ادارة التسجيل على المشائخ العدول فيما اذا ظهر نقص في احوال التسجيل التي يستخلصها العدل الناشيء كما ذكر من الابهام الواقع في تعريفة معاليم التسجيل

كما ذكرنا الاسباب الداعية لطلب المشائخ العدول في رفع تلك المظلمة الشنيعة عنهم وكيف كان

جواب الادارة عنها

واخيرا طرحنا على الادارة اسئلة حول الموضوع ننتظر الجواب منها عنها،

وقبل ان نتصل بجواب الادارة عن تلكم الاسئلة نزيد المسالة شرحا وايضاحا حتى يعلم الجميع ما يقاسيه العدل من هاته الناحية التي

البقية على الصفحة ٢

المؤتمر السنوي للاتحاد الجهوي بتونس

لقد كان المؤتمر السنوي للاتحاد الجهوي بتونس المنعقد يوم الاحد ٦ جويلية من اعظم مظاهرات حركتنا النقابية في هدوها ونظامها ونضوج المؤتمرين واهتمامهم المتزايد بجميع المشاكل الموضوعة امام منظمتهم والتي تريد مجابهة العراقيل بكل ما يضمن المستقبل ويحقق سعادة الشغالين

فبعد المناقشة في التقرير الادبي والتقرير المالي والمصادقة عليهما وقع الخوض في برنامج العمل الذي تعرض الى جميع المسائل التي يريد الاتحاد التحصيل عليها لفائدة الطبقة العاملة ثم تقرير النظام الداخلي لتسهيل الاعمال كما صادق المؤتمر على تحوير بعض الفصول من القانون الاساسي وبعد ذلك اجريت عمليات الانتخاب فتعينت الهيئة الادارية الجديدة

العقود المشتركة

لقد وجه الاتحاد العام لكافة النقابات نظيرا من العقد المشترك الذي يريد تعميمه على كافة فروع الشغل مع ادخال الفصول الخاصة بكل مهنة وبكل منطقة

** (من مناظر مؤتمر الاتحاد الجهوي العظيم) **

وهذا العقد يتضمن ٤٣ فصلا تضمن للعامل في عمله السعادة والكرامة وتحقق له تدريجيا العزة والرقي الاجتماعي الذي لابد من اكتسابهما ليعيش الشغال في مأمن من خطر البؤس والتعاسة وستدرس النقابات هاته الفصول مليا وتفيد الاتحاد بارائها الصائبة حتى يكون الاخوان المكلفون بمناقشة العقود المشتركة في اللجنة الاستشارية على بينة تامة من رغائب العملة المنظمين تحت لواء اتحادنا العام .

هيئة الاتحاد الجهوي بتونس

انعقد المؤتمر السنوي للاتحاد الجهوي بتونس بقصر الجمعيات يوم ١٧ شعبان ١٣٦٦ و ٦ جويلية ١٩٤٧ — ولقد وقعت المناقشة والمصادقة اثناءه على التقرير الادبي — والتقرير المالي — وبرنامج العمل والنظام الداخلي —

هذا وقد وقع درس حالة الطبقة عاملة درسا عميقا مدققا من جميع اوجهها : الاجور مقدرة الشراء — غلاء المعاش — ساعات العمل والاربعين ساعة — ضمانات اجتماعية وأمن الشغالين — وتجديد العقود المشتركة ، واللجان التحكيمية . . . الخ .

واخيرا وقع انتخاب الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي بتونس كما يلي :

البشير بن الاغا	كاتب عام
النوري البودلي	كاهيته

كتاب

الطاهر خذر	الطاهر البرصالي
الناصر بن جعفر	الطيب والي
البشير بن ابراهيم	امين مال
الطاهر بن سعيد	كاهيته
محمد البلدي	حافظ الاوراق

الاعضاء

الحبيب عبد الصمد	الطيب ارماني
عليه الصنهاجي	محمد المستاوي
الطيب الصغير	محمد بن مكي

لائحة في تحسين حالة الشغالين

ان مؤتمر الاتحاد الجهوي بتونس المنعقد يوم ٦ جويلية ١٩٤٧ بقصر الجمعيات بعد ان درس الحالة السيئة التي عليها العملة والتي لا تتفق مع الوقت الحاضر باي حال

لكشف سوء نية الاعراف وتهاون وابطاء السلط العمومية التي يظهر عدم اهتمامها بالحالة المؤلمة التي عليها الطبقة العاملة —

ونظرا لهاته الحالة السيئة التي تفاقم امرها من ارتفاع الاسعار المسترسل وبخس الاجور فان المؤتمر يصرح باحقية ومشروعية طلب اللجنة العليا للاتحاد العام التونسي للشغل القاضي بزيادة ٧٠ سبعون في المائة مع تعيين اجر ادنى حيوي قدره ستة الاف فرنك

وتكشف موقف « الوسيتي » المخجل اذ خيرت سياسة الاجور الحقيرة بتعيينها للاجر الادنى خمسة الاف فرنك فقط التي لا تكفي بتاتا —

ويحتج بكل صراحة ضد التاخير الغير المقبول الواقع لايقاف ارتفاع الاسعار وخفض اسعار المعاش واجتماع لجنة الشغل وتجديد العقود المشتركة وتطبيق قانون الاربعين ساعة في الاسبوع على جميع المهن وتعزيز نفوذ متفقدي الشغل والزيادة في عددهم وانتخابهم من التونسيين وانشاء مراقبة للاشغال الفلاحية ذات نفوذ قوي وعدد متفقدين وافر والتوسيع في القوانين الاجتماعية لفائدة العملة الفلاحيين من زيادة في الاجور — وتحديد ساعات الشغل — واعطاؤهم المنح العائلية والراحة السنوية وغير ذلك —

وفرض العمل المسترسل الاعتيادي على اللجان التحكيمية —

وانتخاب المجالس التحكيمية المعبر عنها « بيرودوم » ووضع قروض للشغل اكيدة جدا للطبقة العاملة على ذمة المنظمات النقابية واحداث صندوق تقاعد للعملة المسنين وايجاد حارات لسكنى الشغالين — واخيرا اجتماع جميع اللجان الاجتماعية والاقتصادية بانتظام وسرعة

والمؤتمر يصرح بانه مستعد في نطاق الاتحاد والطاعة لتاييد الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل في كل حركة تراها صالحة للاسراع بالنتيجة وبالتغلب على عدم الاستعداد والعراقيل الموضوعة في طريق الوصول الى الغاية ومنها المطالب الشرعية للشغالين حتى يتمتعوا بالحرية والرفاهية والشرف

لائحة التمثيل النقابي

ان مؤتمر الاتحاد الجهوي بتونس المنعقد يوم ٦ جويلية ١٩٤٧ بقصر الجمعيات بعد ان اعلم بالتوزيع الظالم لعدد المقاعد لنواب العملة باللجنة المركزية لمراجعة الاجور وبقية اللجان الاجتماعية والاقتصادية التي تتوقف عليها سعادة العملة والتي لم يتحصل الاتحاد العام التونسي للشغل فيها على التمثيل اللائق به

وان المؤتمر مع قبوله للتنقيحات التي ادخلت على القوانين القديمة وتمثيل منظمتنا بصورة رسمية باللجان الكبرى الاجتماعية والاقتصادية .

فانه يحتج بكل شدة ضد القرارات الحكومية التي لا تراعي حقيقة الواقع ولا الصبغة النيابية التي يكتسبها اتحادنا العام من الناحية القومية - قرارات من شانها ان تزيد في التفرقة وان تكثر النزاعات بين المنظمات النقابية والشغالين انفسهم حتى يمكن للمستثمر استغلالها

والمؤتمر يطالب بكل الحاح ان تضمن الحكومة للاتحاد العام التونسي للشغل تمثيلا حقيقيا به للنهضة الاجتماعية وللتحسين السريع لحالة الشغالين السيئة تحقق النجاح

والمؤتمر لن يرضى ابدا بان يجعل الاتحاد العام التونسي للشغل في مرتبة اقل درجة من مرتبة اية منظمة نقابية اخرى بهاته البلاد

لائحة تنظيم العمل في شهر رمضان

ان مؤتمر الاتحاد الجهوي بتونس المنعقد يوم ٦ جويلية بقصر الجمعيات بعد درسه للحالة السيئة التي عليها العملة في شهر رمضان المعظم التي لا تتلاءم مع الطقس الحالي

يطلب بالحاح من الحكومة ان تحترم عقائد وعوائد سكان هاته البلاد في اداء فريضة الصوم في شهر رمضان المعظم وان تحدث نظاما جديدا خاصا بالعمل في ذلك الشهر يحدد ساعات الشغل بستة في اليوم بدون تنقيص في الاجور ولا استرجاع الساعات في اوقات اخرى

لائحة حالة البؤس والمجاعة

ان مؤتمر الاتحاد الجهوي بتونس المنعقد يوم ٦ جويلية بقصر الجمعيات بعد درسه للحالة السيئة التي عليها البلاد من ناحية البؤس والمجاعة التي تتخبط فيها منذ شهور تلك الحالة التي اوجدت في البلاد مناظر مؤلمة يتفتت منها قلب البشر ويلين لها الصخر والحجر وكيف يليق بالانسان ان يتلذذ بحياته بينما يرى اخوانه يبيتون على الطواء ويفترشون الارض ويلتحفون السماء

لذا فهو يحتج على سياسة الحكومة التي اوصلت البلاد الى هاته المجاعة المؤلمة ويلح عليها شديد الالحاح بان تحدث عملا للبطالين او تجعل لهم صندوقا خاصا يقيهم شر الجوع المميت

** (من مناظر اضراب عملة « استاس » بصفاقس) **

حالة الحصار — المناطق العسكرية المس من الحريات النقابية

ان المؤتمر السنوي للاتحاد الجهوي بتونس المنعقد يوم ٦ جويلية ١٩٤٧ معبرا عن عواطف جماهير العملة والسكان التونسيين بصفة عامة يقف بكل غضب ضد ابقاء حالة الحصار بعد انتهاء الحرب منذ عامين وضد ابقاء المناطق العسكرية بالجهة السادسة

وهو يحتج بكل صرامة وشدة ضد الاعتداء على الحريات النقابية ومن بينها حق الاضراب والاجتماع

ويطالب الحكومة بان تذكر بعض المراقبين المدنيين والسلطات العامة باحترام هاته الحقوق النقابية اللازمة وتطلب من العملة ان يكونوا دائما متحدين ومنتبهين للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم المقدسة وحمايتها

** (من مناظر اضراب عملة « استاس » بقابس) **

ادارة البريد واللغة العربية

لغة منبوذة لا يهتم بها احد ولا يعتني بها متعلم ما هي النتيجة ؟ وجد التونسي نفسه غريبا في ادارات بلاده واحتاج الى مترجم !

وتناسي المتوظف التونسي لغة قومه وجهل كتابتها وحتى التلفظ بها ! —

وتسعى جمعية المتوظفين التونسيين لادارة البريد مواصلة جهودها الحميدة ومستمرة في كفاحها النبيل لاحياء اللغة العربية وفرضها على ابنائها معتقدة ان في ذلك سعيا يكون من ورائه نجاح المستقبل

وتعرض الامر على مدير الديوان التونسي للبريد والبرقية والهاتف فتحظى باسعاف منه —

ومما يلفت النظر انك ترى ذلك المتوظف الكبير يقول مبررا اسعافه :

« يظهر ان الهم الوحيد من هذا الاقتراح هو ارغام التونسي على ان لا يهمل اللغة العربية وترى الجمعية انه من الممكن ان يترك التونسي لغته ليجد من الوقت ما يكفيه لتحضير المواد الفرنسية للمناظرة »

هذا التصريح واضح جلي وهو بما احتوى عليه من الاسعاف من شانه ان يحزننا لا ان يدخل علينا السرور والارتياح . غير اننا ناخذه على ما فيه لتاييده لرغبتنا ونلقي السؤال قائلين :

« هل يكفي ذلك المصادر العليا حتى تجيب الى طلبنا وتردف اسعافها باسعاف مثلها ؟ »

وها عن قريب ستجري مناظرات لمستكتبين ومراقبين للبريد يشارك فيها نصيب وافر من التونسيين فهل يساعدنا الحظ ان نرى من بين المواد الاجبارية مادة عربية ؟ الى متى هذا التجاهل لحقائق الامور والخروج عن دائرة المعقول ؟

انه لمن المدهش ان نرى في يومنا هذا موظفين تونسيين لا يحسنون لغة دينهم وبلادهم

(يتبع)

نداء الى كافة العملة

بقية ما بالصفحة الاولى

والمفرضة والتي تزعم الدفاع عن مصلحة الطبقة العاملة ولكنها في الحقيقة تدافع عن عواطفها — نعم ستبينون لهم جميعا استنكاركم وغضبكم كما ستبينون لهم عزيمتكم الثابتة للوصول في طريق الحق — طريق الرقي — طريق الانجازات الاجتماعية الموافقة للرغائب الطبيعية الشرعية للشغالين — طريق الرفاهية والعزة —

والتفوا من الان حول منظماتكم النقابية وشاركوا كلكم في الاجتماعات الكبرى التي ستنظم بجهاتكم باتحاد وتراص ولا تسمحوا لاية يد خبيثة بالتسرب بينكم — وامتثلوا لاوامر لجان الاضراب وكونوا مستعدين للقيام بالعمل الواسع النطاق والذي يشرف الطبقة العاملة الشاعرة بواجبها وبحقوقها —

فسوف تتوج معركتكم بالانتصار التام وهو خير جزاء —

والى الامام نحو التقدم الاجتماعي !

وليحيى الشغالون في دفاعهم عن حقوقهم المقدسة !

تكرونة وعكاشة

حضائر الشغل

انتهت الحرب باهوالها وتركت وراءها اجساما بالية وعظاما نخرة بعد ان افسد العدو كل ما تركناه لابتا كرونة ولم يبق فيها إلا حجر صلد قاوم الهجومات المتوالية مدة شهرين كاملين بلياليها بعد ما صب عليه وابلا من المقذوفات من جميع الانواع فتحطم كل شيء إلا تلك الحجرة التي لم تفعل فيها القوة الجبارة ولم يتحصل منها على شيء وقلنا الحمد لله الذي ترك حجرتنا سالمة لنتخذها ماوى يقينا الحر والقر ومرتزقنا الوحيد زمن المسغبة غير ان الامر رجع وبالا علينا وذلك لان المقاول السيد حامد عكاشة احدث هناك معملا لتكسير الحجر وهو عبارة عن كراكة ياتيها العملة طوعا او كرها عساهم يجدون من كد يمينهم ما يكفيهم على التسول وبعد ما بذلوا جهد المستطاع تحصل الواحد منهم على ٨٠ صنتميتر مكعب في كامل ١٢ ساعة كلها اشغالا شاقة كانت نتيجة اجرها فرنكات ٦٤ على حساب الميتر الواحد مكعب فرنكات ٨٠ وهذا القدر لا يسمن ولا يغني من جوع ولما استرحمنا المقاول المذكور وطلبنا منه ان يزورنا ليرى ويشاهد بعينه جهادنا المستميت في حجره غير انه راى جنابه من الواجب ان لا يلتفت الينا لاشتغاله بما هو اهم ولما عيل صبرنا اتخذنا طريقة الاضراب عن العمل الذي هو سلاح العاجز فاغتاظ عكاشة وجاب عدة عملة من جلاص القيروان واحتلوا المعمل المذكور فحصل الخلاف بين الطرفين وتداخلت اعوان الجندرمة بالنفيضة ولولا تبصر السيد محي الدين قدور كاهية النفيضة الذي بذل جهد المستطاع وطمن الخواطر لحصل ما لا يحمد عقباه وعندها قدم المقاول المذكور في سيارته الفخمة مصحوبا بمهندس الاشغال العامة بسوسة ومهندس زغوان وبعد تداخل السيدين محمد الشلي كاتب الاتحاد بسوسة ومحمد بن شريفة اللذين اتيا خصيصا الى عين المكان وبعد ما بذلا جهد المستطاع تنازل عكاشة المذكور باداء فرنكات ١٣ للساعة الواحدة لكل عامل لا فرق في ذلك بين المباشر لتكسير الحجر بالالة المعروفة بالماصة الكبيرة او الصغيرة وسواء كان العامل اختصاصيا في الفن المذكور بالبينسة او غير ذلك ثم قفل راجعا من حيث اتى بعد ما توعد العملة بانه سيستعمل آلة لتكسير الحجر ويقتلهم ماديا وادبيا

عود على بدء

. . . ولغيرنا الغنم

عجزت الادارة عن ايجاد حل حاسم لها ؟

ان زهادة القدر الذي يستخلصه العدل من اموال التسجيل مع زهادة القدر الذي يستحقه في مقابلة ذلك الاستخلاص من الاسباب التي توجب على الادارة ان تراعي جانب العدل وتعفيه من مشكلة الغرم التي تتجاوز في كثير من الاحيان المئات الى الالاف العديدة

فكثيرا ما يستخلص العدل عن عقد باعتبار انه قار حسب فهمه وعندما يريد دفع المال للادارة يخرجه قابضها على انه نسبي وانه يجب على العدل دفع الفارق بينهما وهو بدوره يتكلف باستخلاص ذلك الزائد من صاحب الكتب وهذا بدوره كثيرا ما يمتنع من ذلك مدعيا انه دفع ما يلزمه من المصاريف وما على العدل إلا ان يثبت امره قبل اجراء المفاهمة معه في الاجر والمصاريف وانه لا يمكن له ان يتحمل غلط العدل والادارة

وهنا يضطر العدل الى احد امرين : اما الى دفع ذلك الزائد من ماله الخاص — والخلف على الله — واما الى رفع دعوى بالحريف المذكور يتحمل فيها العدل من الاتعاب البدنية والمالية ما لا قدرة له عليه فهل هاته الحالة ممن يرتضيها لنفسه احد ؟

اللهم كلا ثم كلا ثم كلا ! . . .

اذا فمن العدل اعفاء الادارة العدول من مشكلة الغرم المالي المذكورة

وبالاحرى ان تعفيهم من استخلاص اموال التسجيل البتة وان تتولى هي عملية ذلك الاستخلاص فتحمع بذلك بين استخلاص زهيد المبالغ وعظيمها لان كافة العدول لا يرغبون في ذلك

اما الامر العلي الصادر في تكليف العدول باستخلاص اموال التسجيل في بعض العقود المحتجة به الادارة والمتمسكة به اشد تمسك فانه لا مانع من ابداله بغيره يقتضي ارجاع جميع الاستخلاصات الى الادارة واعفاء العدول من ذلكم الاستخلاص الزهيد فتستريح الادارة من تشكينا وتريحنا نحن بالاخارة من هذا العناء المرهق خصوصا والعدول ملتزمون لها بعدم تسليم الكتب لربه إلا بعد ثبوت خلاصه في معلوم التسجيل

ولربما تعترض الادارة معلنة بان تكليفنا بهذا الامر هو فيه مصلحة لنا مع اعتراف منها لنا بالامانة والثقة حيث كلفتنا نيابة عنها باستخلاص اموالها — !

فنرد نحن عنها ذلك بانه لا مصلحة حقيقية للعدول في ذلك وان مسالة اعترافها لنا بالثقة والامانة يناقضها توليها استخلاص عظيم المبالغ في التسجيل الذي يشعر بعدم اكتساب العدول لتلك الثقة التي اعترفت لهم بها في زهيد المبالغ ولو لم يكن الامر كما ذكرنا فلماذا اذا تستخلص الادارة تلكم المبالغ العظيمة وتلزم العدول باستخلاص المبالغ الزهيدة ؟

اللهم إلا اذا كانت تريد ان تعترف بانهم ثقات في القدر الزهيد لمصلحة لها في ذلك — ولا تعترف لهم بتلك الصفة في القدر العظيم — حيث ان فيه مصلحة لهم — وهذا مما لا نرتضيه لانفسنا كهيئة لها احترامها التام

فمشكلة الغرم المالي هاته مع غيرها من المشاكل التي تعترض العدول في عملهم بسبب توليهم استخلاص زهيد المبالغ مع زهادة ما يستحقه العدل عن تلك المبالغ الزهيدة هي التي تجعل العدول لا ترغب في التسجيل البتة ويرون لا سعادة لهم في هاته المهنة إلا بعد طرح ذلك عليهم كلفهم ذلك ما كلفهم

ولما بين من الاسباب اخذت النقابة على عاتقها العمل لرفع هاته المظلمة مع بذلها فوق المستطاع من الجهود سالكة في ذلك الطرق القانونية النقابية لاقناع الادارة بصحة نظرية المشايخ العدول في هاته المشكلة تلكم النظرية التي يؤيدها الحق وتناصرها العدالة الحقة

والنقابة بدورها ستقوم بذلك معتمدة على التفويض المخول لها من طرف المشايخ العدول بكافة انحاء القطر التونسي

وهي بذلك التفويض وبقوتها القانونية ستجابه الادارة لحل هذا المشكل العويص الذي بحله يستريح العدول من هذا العناء الشديد

وما دام الحق في جانبنا والعدالة تناصرنا فلابد لنا من اتصالنا بحقنا لانه ما ضاع حق وراءه طالب

الطاهر بن سعيد

أصـــداء

الم جامي مدير الاقتصاد العام وارتفاع الاسعار

في اثناء الجلسة الاولى من لجنة الاجور قال الم. جامي مدير الاقتصاد العام ان اسعار المعاش ارتفعت ١٢ مرة بالنسبة لسنة ١٩٣٩

ودارت محاورة طويلة حول هاته الارقام التي اعتبرها وفدنا غير مطابقة للواقع اذ ان الاسعار ارتفعت ١٤ مرة على اقل تقدير

وفي اثناء الجلسة الثانية بعد الاستماع الى اقتراحات نائب راس المال وملاحظات نوابنا الذين استدلوا بالارقام المقدمة من طرف الم. جامي نفسه (١٢) والتي تؤيد المطالب المقدمة لتعيين الاجر الادنى لمبلغ ٦٠٠٠ في الشهر اخذ الكلمة الم. جامي واتى بارقام جديدة يستنتج منها ان المعيشة لم يرتفع سعرها بالنسبة الى ١٩٣٩ إلّا (٩٥٥٠) فقط !!

ومن ذلك يرى الم جامي ان اقتراح راس المال بجعل سعر الساعة للعامل البسيط قدرها ٢٢«٥٠ مقبول ومعقول ....

ولاحظ له نائب الاتحاد انه لو تقرر تاجيل الجلسة مرة ثانية لمدة اسبوع لتسببنا في انخفاض اسعار المعيشة بصفة محسوسة مثل المرة الاولى ولما كان في ذلك حلا للمشكل .... بدون زيادة في الاجور!

فبارك الله فيك يا مسيو جامي وفي ارقامك وفي ضبط حسابك وفي تدخلاتك النافعة لفض المشاكل وابقاك الله لبلادنا ولاقتصادنا المدبر والغير المدبر ومتعنا باراءك الصائبة المتنوعة وبمقدرتك الفائقة في تبديل الاحوال وجعلها تتفق مع الظرف والمكان !

الاجر الادنى ونقابة الرصيف بتونس التابعة «للوستيتي»

الكل يعلم ان الوستتي لم تطلب للعملة إلّا اجرة قدرها خمسة الاف فرنك في الشهر وذلك بعد الاعتراف الصريح بتفاهة هذا المقدار «الوستتي» وان حتما عليها ان تعزز موقفها هذا بتاييد بعض النقابات لها تحملهم على تحرير لوائح تتضمن المطالبة بتعيين مبلغ الاجر الادنى الى خمسة الاف فرنك

فمن بين النقابات التى اتخذت بدورها ذلك الموقف المخجل نجد نقابة عملة الرصيف بتونس (الوستتية)

فقد طالبت تلك النقابة بقبول اقتراح «الوستتي» ....

بينما يتقاضي عامل الرصيف الان ٢٦٥ فرنك في اليوم اي ما يقرب من الثمانية الاف فرنك شهريا خصوصا من بين العملة الذين لهم ابطاقة الحمراء والزرقاء والذين لهم الامتياز المطلق في العمل بخلاف اخوانهم اصحاب البطاقة الصفراء الذين لايشتغلون إلّا بضعة ايام في الشهر

فاذا كانت الوستتي تحتاج الى تاييد العملة في مطلبها الغريب فلا يصح بحال ان تستند على عملة الرصيف الملحقين بنقابتها لان اجرة خمسة الاف فرنك لاتهمهم مطلقا ....

حرية الصحافة

يحتج صوت العمل بكل قواه وبقوة الطبقة العاملة ضد الاعتداء على حرية الصحافة في الوقت الذي كنا نؤمل فيه توسيع الحريات في جميع الميادين

وجريدتنا تضم صوتها لصوت الصحافة العربية والفرنسية التي عبرت على استنكارها في توقيف جريدة تونس الفتاة وتطالب بالغاء قرار التوقيف وارجاع النظر في القضية الى المحاكم العدلية التي لها وحدها حق البت فيها

انتهى اضراب العلم يوم ١٤ جويلية بعد خمسة عشر يوما

لقد احرز المضربون على ارجاع اخوانهم المطرودين

انتصر العملة في اضرابهم ورجعوا كلهم الى شغلهم يوم ١٤ جويلية بعد الاعتصاب الرهيب الذي دام خمسة عشر يوما فنهنئهم بهذا النجاح ونشكرهم على حزمهم وعلى نشاطهم وعلى ما اظهروه من رصانة ونضوج بهاته المناسبة

بمدينة قابس

اصبح الاتحاد العام التونسي للشغل قوة محسوسة وسلطة ادبية محسوسة يسعى في حسم الخلاف ويتدارك مايوجد من نقص في نظام العمل الناشئ عن عدم التبصر من طرف الادارة المسؤولة

ارادت هذه الادارة ان تكون الخلافات بين صنفين من العملة : (الكرارطية والحمالة بقابس)

ولكن بفضل مساعينا وتفهم ارباب الكرارط انتهى الخلاف وهذا محضر الجلسة الواقعة بنادي الاتحاد الجهوي بقابس يوم ٩ جويلية ١٩٤٧ : واليكم «الاتفاق» بالعمود الثالث

اتفاق عمل

بين ممثلي الاتحاد الجهوي لارباب الصنائع وصغار التجار الاخوان : حسين عزيز الرئيس والهادي عمر ان الكاتب العام وعمران بن حامد رئيس نقابة الكرارطية وبوخشينة خميس بن الكيلاني الكاتب العام لتلك النقابة والحسين بن عبد الله الكاتب العام بتوكيل من كرارطية الحامة

من جهة وممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل الاخوان : الطاهر بوعبد الله الكاتب العام للاتحاد الجهوي بقابس ومحمد قديش عضو بتلك الهيئة والحاج محمود الزنزوري كاهية الكاتب العام بالاتحاد الجهوي وحسونة بن سعد الكاتب العام للحمالة بالحامة وقع الاتفاق والرضى بما ياتي ما بين الهيئتين النقابتين

الفصل الاول - ان وسق وتهبيط البضائع من جميع الاصناف يقوم به الحمالون

الفصل الثاني - ليس على الكرارطي شيء من الاعمال المتعلقة بالوسق والتهبيط وانما ينحصر عمله في وضع البضاعة على الكريطة وتسليمها الى من توجه اليه

الفصل الثالث - في صورة ما اذا وقع خلاف بين الحمالة والكرارطية تشكل لجنة تحكيمية بالتساوي على نسبة ثلاثة لكل من المنظمتين النقابيتين للبت في الخلاف القائم بين الطرفين

الفصل الرابع - في صورة ما اذا لم يتوصل ممثلو الطرفين الى الاتفاق وحسم الخلاف فان هيئة عليا تتكون منها قادة الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد ارباب الصناعات وصغار التجار لنظر نهائيا في الخلاف الذي يشجر بين الطرفين

ان هذا الاتفاق المتفق عليه باجماع الاعضاء الحاضرين قد حرر في نظيرين للهيئتين المتعاقدتين وعشرة نظائر اخرى تسلم الى

١ الاتحاد العام التونسي للشغل بتونس
٢ الاتحاد العام لارباب الصناعات وصغار التجار »
٣ الكتابة العامة للحكومة التونسية »
٤ القائد رئيس الجهة السادسة بقابس
٥ المراقب المدني »
٦ العامل »
٧ كوميسار البوليس »
٨ - قضوية الصلح »
٩ - متفقد الشغل بصفاقس
١٠ - المجلس العدلي بقابس

حرر بقابس في ٩ جويلية ١٩٤٧

بالنيابة عن اتحاد ارباب الصناعات وصغار التجار

بالنيابة عن نقابة الكرارطية

بالنيابة عن الاتحاد الجهوي للاتحاد العام التونسي للشغل

الرئيس للجلسة — الكاتب

أمانا التراب العسكري ؟

الفات نظر

تفاقم البؤس واشتدت الازمة على سكان الجنوب التونسي فزيادة على الجفاف المستمر بتلك الربوع نرى السلطة المحلية تهمل شؤون السكان ولا تهتم بسوى تسخيرهم للاشغال الشاقة عند الحاجة بدون مقابل واذا قلنا تهمل فاننا لا نجازف اذ نرى ان ما ينوب فردا من التموين الشهري في مادة الحبوب مثل ٤ كيلو شعير و٢ كيلو قمحا وذلك بمعمل مطماطة هذا مقابل ما ينوب الفرد بالتراب المدني من التقسيط في الخبز اي قرامات ٣٠٠ يوميا وبمجرد عملية حسابية يظهر ان ساكن الجنوب التونسي يكفيه في نظر الحكومة ليعيش ان ياكل قرامات ١٦٦ حبوبا في اليوم وفي الحقيقة هذا تقسيط لا يقبله العقل ولا يرتضيه المنطق لاننا لا زلنا نعتبر انفسنا ابناء وطن واحد وحكومة واحدة وهي التي تمثل الذاتية التونسية

ولا تعترف بحال بالسلطة العسكرية التي فرضت قهرا وبدون ادنى مبرر ولم تات بها نصوص معاهدة باردو ولا اتفاقية المرسى لذلك كله نهيب بلجنة الاغاثة المركزية ان تمدنا بما يسد رمق عيالنا قبل ان تذهب ضحية الجوع والعطش ونطالب الحكومة برفع الحواجز التى وضعتها امام كل من يريد جلب مواد التموين للجهة وفي آن واحد ان تقوم بواجبها نحو منظوريها بشتى الوسائل التي في متناولها وهي المتصرفة في حظوظ البلاد والعباد

ونطالبها ايضا بالشروع في ايجاد حضائر الشغل التي قررتها الحكومة العليا لتشغيل البطالين في اقرب وقت وباجرة مناسبة واما تلك المماطلة وهذا الاهمال فلا تجني الحكومة من ورائهما الا غضبا ربما ينجر منه ما لا ترتضيه العقول السليمة ولا السلطة نفسها

وباختصار فان سكان جهة مطماطه منذرة بالخطر على الحكومة ان تسارع بتضعيف كميات التموين وبفتح الباب امام التجار لجلب الحبوب للجهة وتشرع في تخديم البطالين تطبيقا لقرارات السلطة العليا

وقبل الختام نلفت نظر الحكومة الى عبث الضابط المترجم وردعه حتى لا تتجدد تعدياته على الاهالي من شتم واهانة وسجن وتسخير واغتصاب ووو

حماية اهالي تطاوين من الابتلاع

ان جيشا نقابيا من اهالي تطاوين اخذ على عاتقه ان يعمل في الدائرة النقابية بجد واخلاص لكن شاء المستعمر واذنابه ان يقاوموا نشاطهم الحميد بكل الوسائل متخذين في ذلك بث الدعايات الزائفة سلاحا حادا لمغالطة الراي العام التطاويني والمراجع العليا

وما اللائحتان التي حررتا اثر الاجتماعين العظيمين المنعقدين بغمراسن والمتضمنتان لرغبة السكان في الغاء النظام العسكري وجعل التعليم الابتدائي باللغة العربية وحدها والتمتع بالحريات الاولية والاعتراف الرسمي بالفرع المدنيني الزيتوني والدعاية الواسعة النطاق التي يقوم بترويجها المستعمرون واذنابهم من مشائخ تراب وقدماء محاربين واعيلان زاعمين ومخوفين الناس ان في زوال النظام العسكري يجبرون على مباشرة الخدمة العسكرية حتى امكن لهم بمعية بعض الافراد ارسال لوائح للسلطة ذات النظر تتضمن بقاء ما كان على ما كان اعني بقاء النظام العسكري المرهق الا برهان ساطع على تصدي من ذكر لمحاربة نشاط السواد الاعظم من اهالي تطاوين الرامي لتخفيف بؤس الشغالين هناك

حياة العمال بالمناجم

الجامعة العامة لعملة المناجم والدعاية الزائفة

لا يزال قسم من اخواننا العملة في بعض المناجم يقاسي مرارة الحرمان من عدة حقوق شرعية واضطهادات انتقامية كتوظيف الخطايا الفاحشة وابعادهم عن الشغل لا لذنب اقترفوه سوى انتسابهم لمنظمة شعبية فتية هي الاتحاد العام التونسي للشغل الذي عقدوا في قادتها الاخلاص والتفاني لجلب سعادتهم وحمايتهم من خطر الشركات الاستعمارية واعوانها قادة الوستيتي الذين يتقولون بلا حياء انهم جعلوا انفسهم الغالية عليهم فقط «لا علينا» فداء لراحة العامل الوديع. لكن هذه المغالطات السافلة تناقض موقفهم المقوت عند اجتماع لجنة الاجور المركزية الاخير حيث اصروا على خمسة الاف فرنك للعامل في الشهر بينما الاتحاد العام يرى وجوب اعطاء ستة الاف فرنك كاجر ادنى في الشهر للعامل البسيط اعتبارا من غرة جانفي ١٩٤٧ ولو ادى به الامر الى اعلان الاضراب العام في كامل تراب الايالة اذا لم تجب مقترحاته الشرعية التي برهن عنها في اجتماع لجنة الاجور الاخير وتولى تقديمها مباشرة للسلط العليا ولم يقف قادة الوستيتي عند هذا الحد بل عمدوا بكل وقاحة الى نقل خيانة مكشوفة لتشتيت قوى العملة في الوقت الذي يجب عليهم فيه اكثر من غيره ضم الجهود وذلك بترويج الدعايات الزائفة المتضمنة ان الاتحاد العام يرمي الى اعتبار اخواننا العملة الطرابسيين والجزائريين والمغاربة من الاجانب فيجب اقصاؤهم عن العمل

وفاتها ان الاتحاد العام يحث في جميع المناسبات على تضامن الطبقة الشغيلة مهما كان جنسها ودينها ليتسنى لها الانتصار على اعدائها والظفر بحقوقها الكاملة في اسرع وقت

والاتحاد العام يؤكد من جديد لجميع الاخوان من مغاربة وجزائريين وطرابلسيين انه لا فرق بينهم وبين العملة التونسيين عند المقدرة النقابية في التمتع بكافة الحقوق

فنهيب بالاخوان ان ينتبهوا لمغالطة اولئك الانتفاعيين وان يتتبعوا اعمالهم واعمالنا بترو وامعان حتى لا يقعوا في احبولتهم التي تهدف لشيء واحد هو جمع المادة باسم الدفاع عن مصالح الشغالين الذاتية وما طلبهم للخمسة الاف فرنك والسعي في التفرقة بين العملة إلّا برهان قاطع على ما نقول

ايها الاخوان ان نجاحنا المرجو لا يتحقق إلّا باتحادنا معا فبذلك تكون لنا الغلبة وتكون للرأسماليين المستثمرين واعوانهم الهزيمة والخزي فهذه كلمة عامة نجعلها كقاعدة وسنعود

الكاتب العام محمد بن نصر

قام الاخوان فرحات حشاد والبشير ابن الاغا ومحمد بن نصر الكاتب العام لجامعة المناجم بزيارة مناجم ام ذويل والوديان يوم الاثنين ١٤ جويلية حيث انعقدت هناك اجتماعات عظيمة درست اثناءها مطالب العملة العامة وعرضت على الحاضرين الاعمال التي يقوم بها الاتحاد العام لفائدة الطبقة العاملة

فكان لهذه الاجتماعات الاثر الحسن والتاثير العميق في نفوس الشغالين الذين عبروا على موافقتهم التامة مع برنامج الاتحاد والجامعة التونسية للمناجم

تفتخر بحق لما اكتسبه عمال المناجم بهاته المنطقة من خبرة ويقظة واستعداد لمعاضدة حركة الاتحاد بكل الوسائل الشرعية

النشاط النقابي

الاتحاد الجهوي بسوسة

قام وفد من الاتحاد الجهوي بسوسة بجولة اخبارية يوم الاثنين في ٧ جويلية باجم حيث انعقد اجتماع حضره جم غفير من عملة الاشغال العامة والبلدية والشركة الاحتياطية فبسط الاخ محمد الشلي مرامي الاتحاد ومواقفه المتعددة في سبيل العملة وحرصه على ايفائهم بحقوقهم وتعهد في الختام بالتداخل لدى ادارة الاشغال العامة لايصال كل ذي حق بحقه وكان الاجتماع يسوده حماس كثير والعملة مستبشرون باتصالهم بنواب الاتحاد واثقين بمستقبل العمال لاسيما وقد بان لهم بعد التجربة ماقام به من الاعمال الجليلة وما حصل عليه من النجاح الباهر وفي الغد عقد الوفد المذكور اجتماعا بزمالة السواسي حضره مايزيد عن خمسمائة نفر جلهم من عملة الاشغال العامة والبعض من الشركة الاحتياطية وبعد ان رحب بالحاضرين وشكرهم عن اقبالهم واخذ يبث فيهم روح النقابة القومية وفكرة التكتل بين النقابين التونسيين وماينشأ عنها من قوة وقد اطنب الخطيب في بيان غايات الاتحاد العام لاسيما وقد كان الحاضرون يستمعون بشغف للبيانات الجوهرية التي لم تطرق سماعهم إلّا في تلك المناسبة الاولى من نوعها وهذه الجولة زيادة عن كونها تعد كبذر اساسي لاتحادنا في عمل السواسي المبارك ومكنت الوفد من مشاهدة سوء معاملة ادارة الاشغال العامة لعملتها والتنقيص لهم من اجورهم الشرعية فوعد باتخاذ الوسائل اللازمة حتى يتمكن اخواننا المهضومون من اتصالهم بحقوقهم وفي الختام وقع انتخاب نائبين عن عملة الاشغال العامة -

كان يوم الثلاثاء ١٥ جويلية موعد اجتماع نقابي بقبلي رخص رئيس الجهة السادسة فيه وتوجه وفد من قابس برئاسة الاخ الصحبي فرحات لاتمام ذلك الاجتماع ولكن فات الوفد ان رئيس المركز للامور الاهلية بالمكان وهو شاب مستعرب كان الاخ الصحبي فرحات مدد ساعده بالعربية بمدرسة بنزرت الثانوية

فات الوفد ان القائم مقام الرئيس المتغيب في حاجة الى اظهار حزمه ولفت انظار رؤسائه اليه

فأخذ بلاهك حيطته ودبر خطة فجعل تلك الرخصة حبرا على ورق متشددا وضاغطا على الحريات فغلق في وجه الوفد المحلات العامة مثل مدرسة قديمة مهجورة يرى السيد الظابط انه يجب احترامها كمحل عبادة وان كان سمحبان يسكنها بعض الناس بعد ما سكنها حتى الاجنبي عن الدين الاسلامي

وعبثا حاول الوفد اقناعه لانه في حاجة الى نفعه من الارض لكن ذهبت مساعيه سدى فاحتج الوفد لديه ولدى رئيس الجهة السادسة كما بعث الى الاتحاد يحتج على هذا السلوك الغريب

ولكن السيد الظابط حرر تقريرا زاعما ان الاخ الصحبي فرحات وصحبه عقدوا اجتماعا عاما بدون رخصة واستنطقهم فانكروا ذلك انكارا تاما كما هو الواقع وسنوافي قراءنا بالتفاصيل في العدد الآتي انشاء الله تعلى

قام قادة الاتحاد الجهوي بالكاف بجولة نقابية واسعة النطاق في كامل مناطق الشغل بالجهة الثالثة زاروا اثناءها نقابات المناجم وعملة الاشغال وعملة الفلاحة والمقاطع بقعفور وسليانة وطبرسق وغيرها

وقد اظهر العملة اثناء هذه الجولة العظيمة وفي الاجتماعات العديدة مقدار تعلقهم بالاتحاد والاخلاص في العمل في سبيل نجاح القضية التي نرمي لتحقيقها .

هذا وقد زار العاصمة الاخ عبد القادر الفيتوري الكاتب العام للاتحاد المحلي بالقيروان واهتم اثناء اقامته هنا بالمشاكل الموجودة بمنطقته وخاصة مسألة عملة جبل طرزة وعملة هنشير العلم المضربين عن العمل منذ اسبوعين وعددهم ١٢٠ عاملا .

وسيجد القاري نتيجة هذا الاضراب بالمكان المخصص للاضرابات .

كما زار الحاضرة الاخوان الحبيب عاشور ومحمد الشلي الاعضاء بالهيئة الادارية وشاركا في الجلسة المنعقدة يوم ١١ جويلية التي تقرر اثناءها الاضراب العام تطبيقا لمقررات اللجنة العليا

والكل يعلم ما لجهة صفاقس بالخصوص من قيمة في ميدان العمل الجدي حتى ياخذ قرار اللجنة الادارية الصبغة الحقيقية التي لاتقبل المساومة ولا التسوية .

الجامعة القومية للصحة تعقد اجتماعا ما بقاعة الفتح وتتخذ قرارات هامة

تاييد جامعات البلديات والاشغال العامة

عمال المناجم والطبقة العاملة والاتحاد التونسي للشغل يفقدون احد انصارهم المخلصين واحد رجالهم العاملين

لقد كان لوفاة الشاب الناشط والمجاهد المخلص الاخ المولدي بن علي الكاتب العام لنقابة عملة منجم قلعة ا[illegible]رداء التاثير العميق في نفوس العملة باجمعهم وخاصة في منطقة المناجم التي عرفت كفاحه المستمر واخلاصه المتناهي وتضحياته في سبيل قضية العمال المقدسة وثقته في الاتحاد وفي مستقبل حركتنا .

فكان المولدي من الذين يؤمنون بنجاح قضية اتحادنا ويعمل لتحقيقها بقوة عزيمته التي لا تعرف الكلل ولا الفتور ولكن شاء الخالق ان يفصل بينه وبين اصدقائه ورفاقه واخوانه في الكفاح فالله نسأل الصبر الجميل لاهله وللعملة وان يجعل حياته خير مثل تكون لهم قدوة في اعمالهم والاتحاد ان يخلفه من خير الرجال العاملين وللامة التونسية ان يرزقها بامثاله يكونون لها في جهادها المستميت في سبيل رقيها حيث لم يكن الفقيد من الذين يرضون بحياة الذل والهوان ونرجو للاخ العزيز الراحل الرحمة الواسعة والغفران

﴿ الاضرابات ﴾

من مناظر اضراب عملة الاحذية بمعمل «مونفرانيس» المنتصر فيه اتحاد العملة من مسلمين واسرائليين

لم يذاع صوت الاتحاد في هذا الاسبوع من اجل الرقابة الممقوته

صوت الاتحاد بالاذاعة العربية

محاضرة يوم ١٠ جويلية ١٩٤٧

في صباح الغد تجتمع للمرة الثانية اللجنة المركزية لمراجعة الاجور ولقد ذكرنا في محاضرتنا السابقة ان الاجتماع الاول وقع يوم الخميس الفارط ولكن لم تحصل منه النتيجة المطلوبة وذلك للاسباب الثلاثة المبينة اسفله الاولى

وقد اجتمعت الهيئة الادارية للاتحاد العام يوم الجمعة الفارطه ودرست الحالة على ضوء المناقشات التي دارت اثناء الجلسة الاولى من لجنة الاجور واتخذت القرار المنشور اسفله

واليوم تجتمع لجنة الاجور للمرة الثانية فماذا سيكون قرارها ياترى

هل تستمر المنظمة الاخرى في موقفها المخجل الذي لا يتفق مع مصلحة الشغالين وهل تتمادى على تعنتها في طلب اجرة بخيسة لا تفي بحاجيات الشغالين الضرورية وهل تستمر الحكومة في تهاونها بحقوق الطبقة العاملة وتجاهلها للواقع وللمعقول؟

وهل يستمر راس المال على تصلبه وعلى عدم اعترافه بوجوب تحسين حالة الطبقة العاملة؟

فالشيء الذي نعرفه ونتحققه هو ان اتحادنا العام قد اخذ مسؤليته وعبر عنها بكل ايضاح ليتخذ كل من اصحاب رؤوس الاموال والحكومة مسؤوليته في هذه القضية الهامة فموقف اتحادنا واضح جلي لا يقبل الشكوك و لا التراجع لان الحالة السيئة التي عليها الشغالون لاتقبل الانتظار ولا المساومة

كما ان حالة العامل الفلاحي وحالة العامل الذي يشتغل بحضائر الصدقة اصبحت بدورها تنادي بالعناية و الاهتمام

وها ان جماهير البطالين تزداد اضطرابا وتتظاهر في مدينة صفاقس احتجاجا على سوء المعاملة وتفاهة الاجور وتطالب بفتح الاشغال الكبرى لاستخدام اليد العاملة العاطلة وتطالب ايضا باحداث صندوق لمنحة النضال والضمان الاجتماعي الذي يوجد بكل قطر راق تسهر فيه الحكومة على مصالح الشعب وتهتم بمصيرة وتجعله في مأمن من الهلاك والفناء

وبعد انتهاء اعمال لجنة الاجور ستجتمع مساء يوم الجمعة ١١ جويليه الهيئة الادارية للاتحاد العام لتستنتج من مقررات اللجنة ما يجب ان تتخذه من التدابير اللازمة

فعلى كافة العمال وعلى جميع النقابات والاتحادات الجهوية والمحلية والفروع بكامل انحاء القطر ان ينتظروا التعليمات التي ستصدر لهم في هذا العدد وان يستعدوا للقيام بالواجب المفروض

انتهت الحرب وزال شيئا فشيئا كابوس الضغط الناشئ عن الظروف الغير الاعتيادية وكنا نظن ان الحالة ستتحسن تدريجيا حتى تزول تماما العراقيل الموضوعة في طريق الحريات

ولكن نشاهد عكس ذلك منذ ايام

فلقد راينا المراقبين المدنيين ببعض الجهات يتجاسرون في الاعتداء على الحريات النقابية ويمنعون بعض الاجتماعات ويحيلون بعض القادة النقابيين على العدلية وذلك بجهة بنزرت والقيروان والكاف وقرنبالية وسوسة

والاتحاد الذي هو وارث لحركة محمد علي لا يرضي ولن يرضى ابدا بخنق الحريات النقابية وهو يدافع بكل ما اوتي من قوة لا للاحتفاظ بالحريات الموجودة فحسب بل لتوسيعها وجعلها تتماشى مع نفسية الشغالين وحبهم للحرية وتفانيهم في سبيل النهضة الاجتماعية والتقدم والرفاهية

بيد ان نتيجة الاعمال التي قام بها محمد علي في الوقت الذي لم تتمتع فيه الطبقة العاملة بالحرية النقابية قد كانت سببا في احداث الامر المؤرخ في ١٦ نوفامبر ١٩٣٢ القاضي باعطاء الحرية النقابية لكافة الشغالين مهما كانت مهنتهم ومنطقة شغلهم

ونحن اليوم بعد مضي خمسة عشر سنة على هذا الامر هل يمكن لنا ان نرضى بان تؤخذ منا هذه الحرية عوضا من ان يتسع نطاقها ؟

وهل نرضى بان يغتصب منا ذلك الحق المقدس وتلك الورثة الثمينة التي ورثناها عن التضحيات التي قدمها زعماء الحركة النقابية

كلا

فنحن محافظون على ذلك الحق ولا يمكن بحال ان نترك المجال لمن تحدثه نفسه بالعبث به بل يجد الطبقة العاملة التونسية مستعدة لحماية حريتها النقابية التي لا يمكن ان تسمح لاحد بالاعتداء عليها

ذلك ما بلغه وفد من الاتحاد العام الى جناب الم. شاتني مدير الديوان العام بالسفارة لعامة حين قابله يوم السبت الفارط حيث تمكن الاخوان فرحات حشاد وعمر الرياحي والبشير ابن لاغا من تبليغ احتجاج الهيئة الادارية ضد الصعوبات والعراقيل الموضوعة امام حركتنا النقابية من طرف بعض المراقبين المدنيين

فتفهم جناب الم. شاتني الى الحالة كما يجب واعترف بوجوب توسيع الحريات في هذا الميدان واكد للوفد انه قد بعث بالتعليمات اللازمة في هذا الصدد الى المراقبين بجميع الجهات كي لا تتكرر التدخلات التي كانت سببا في اثارة الشكايات من جميع النواحي

في العائلة النقابية

فاجأت يد المنون روح اخينا وصديق الجميع الشاب المجاهد المولدي بن علي الكاتب العام لنقابة عملة منجم قلعة الجردة الذي كان من اصدق انصار الاتحاد ومن اثبت رجاله في الكفاح المقدس

فنعزي فيه اهله وكافة العائلة النقابية راجين للجميع الصبر والسلوان وللفقيد الرحمة والغفران

استمعوا لصوت الاتحاد كل يوم خميس على الساعة التاسعة مساء

نشيد العملة

نحن ابطال العمل ★ نحن قوم لم نزل
نسعى لتحقيق الامل ★ ما خلقنا للكسل
بل سعينا وارتضينا بحياة لا تمل نحن ابطال العمل

نحن ابطال الكفاح
لا بكح لجماح
لا نبالي في سبيل الحق بالقول الصراح
كل نفس ذات حس هي تابى ان تذل نحن ابطال العمل

نحن ابطال الجهاد
سيرنا نحو الرشاد
مثل اعلى به الفوز به نيل المراد
برجال للمعالي ضربوا خير مثل
نحن ابطال الامل

يا ذوي الشغل الشريف
لسنا نرضى بالرغيف
اننا نعمل كي نسعد بالعز المنيف
دون جد دون كد من يد فيها شلل
نحن ابطال العمل

ايها الاسد العظام
هو حق لا يضام
ليس من بينكم اليوم الا ضعيف ذو مرام
بين سادة بين قادة بهم الراى اكتمل
نحن ابطال العمل

يا رجال الاتحاد
يبتغيكم كل ناد
يا رجالا انتم بالشغل اشراف البلاد
اذ يباهي باتجاه نحو حب مشتعل
نحن ابطال العمل

يا حماة المهنة
ويدا في الراية
هل نظرتم ساعدا يمتد نحو الغاية
ذا شعار ذا فخار لذوي الشغل الاجل
نحن ابطال العمل

بان من بحر خضم
فانضووا تحت العلم
فهو يستنهض من حزمكم عالي الهمم
ذاك عز ذاك رمز وبنا اليوم احتفل
نحن رجال العمل

اجتماع اللجنة المركزية

لمراجعة الاجور يوم ٣ جويليه ١٩٤٧

لم يتم اي اتفاق

خاب الاجتماع الاول للجنة المركزية للاجور وذلك لثلاثة اسباب :

الاول : عدم الاستعداد وسوء النية من طرف نواب الاعراف الذين يزعمون عدم كفاية الوسائل التي لديهم والتي تمكنهم من مناقشة مقترحات المنظمات النقابية

الثاني : تهاون الادارة التي اكتفت بترديد كلامها من ان كل زيادة في الاجور ينجر عنها ارتفاع مهولا في الاسعار وتضعيفا في مقدرة الشراء

الثالث : موقف الوستيتي المخجل التي تصلبت في التمسك بطلبها للخمسة الاف فرنك في الشهر بينما تجتمع كل القرائن لفائدة تعيين اجر حيوي ادني يفوق بكثير القدر المعين من طرفها

ولكم طلبت لجنة الاتحاد العام التونسي للشغل من نواب الوستتي ان يبدلوا موقفهم ويؤيدوا طلب اتحادنا لتعيين اجر حيوي ادنى قدرة ستة الاف فرنك ولتكوين وحدة من نواب العملة على طلب معدل يعد وسطا بالنسبة للمطالب المعروضة ويراعي في آن واحد الامكان والمعقول

ولكن الوستيتي اكتفت بالتصلب والتعصب لموقفها المزري بطلب الخمسة الاف فرنك الامر الذي سمح لنواب الاعراف وللادارة ان يجتمعوا حول هذا الطلب وان يجعلوه محورا لحساباتهم ومناقشاتهم بينما هو غير كاف ولامقبول من اصله

وان الوستيتي بموقفها هذا المضاد لمصلحة الشغالين اظهرت مرة اخرى عجزها الفادح عن حماية الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحها الحقيقية

ونحن لانستغرب الان من الاضرار التي قاستها لحد اليوم الطبقة العاملة وماذلك إلا من جراء وجود الوستيتي وحدها باللجان -

ولكن الاتحاد العام التونسي للشغل اصبح من الان حاضرا في كل مكان تدعوه فيه مصلحة الشغال للدفاع عنها -

واتحادنا سوف يفرض ارادة الشغالين للاعتراف بحقوقهم الشرعية وهو باذل في هذا السبيل امضى الجهود وسيواصل كفاحه اثناء الجلسة الاتية بلجنة الاجور مستمدا قوته من ثقة الطبقه العامله وتكتلها حوله

قرار الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل يوم ٤ جويلية ١٩٤٧

ان الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل لمجتمعة يوم ٤ جويلية ١٩٤٧ بعد ان استمعنا الي البيانات المفصلة التي اعطاها نوابها عن اعمال اللجنة المركزية لمراجعة الاجور يوم ٣ جويلية

فهي تؤيد قبل كل شيء الاحترازات التي قدمها نوابها في خصوص عدد المقاعد الراجعه لنواب العملة باللجنة المذكورة فالاتحاد العام التونسي للشغل لن يقبل بحال ان يكون عدد نوابه اقل من عدد نواب اية منظمة اخرى بالبلاد التونسية وتعلن تأسفها العميق لعدم تلبية نداء اتحادنا من طرف نواب الوستيتي الداعي للموافقة على ان يكون الاجر الادنى ستة الاف فرنك كما طلب ذلك اتحادنا اذ ان هذا المقدار متوسط ومعقول وروعيت فيه جميع العوامل الموجودة لتقدير الاجر الادنى والزيادة العامة التي يجب تطبيقها على الاجور الحالية وتكشف موقف الوستيتي الذي اضر بمصلحة كافة الطبقة العاملة ضررا فادحا وذلك بتشددها في طلبها الخمسة الاف فرنك مقدارا تمسك به الاعراف والادارة وجعلوه محور مناقشاتهم ومفاهماتهم بينما تجتمع كل القرائن لفائدة تعيين اجر حيوي ادنى يفوق هذا المقدار

وتكشف كذلك عدم استعداد وسوء نية نواب الاعراف الذين زعموا جهلهم لهاته المشكلة تلاحظ تردد وعدم اكتراث الحكومة امام الحالة الحرجة التي عليها الطبقة العاملة -

والهيئة الادارية تتحقق انها انما تعبر عن احساس مجموع المأجورين بهاته البلاد ولذلك فهي تعلن بانها لن تقبل بان توضع امام موقف يبعد المناقشة في مقترحات الاتحاد العام التونسي للشغل المبنية على المعقول والتي ايدها نواب الكارتل والنقابات المسيحية

وهي تحتج ضد عدم المناقشة في اجور عملة الفلاحة وحضائر الصدقة وتتمسك حرفيا بمقررات اللجنة العليا للاتحاد العام التونسي للشغل المضمنة بعريضتها المؤرخة من غرة جوان ١٩٤٧ ولها الحق في اتخاذ التدابير اللازمة للتحصيل على مطالب العمال الشرعية المقدمة في صورة ما اذا لم تنظر اللجنة في هاته المطالب -

وتقرر ان ترفع نسخة من هذا القرار الى جناب الكاتب العام للحكومة التونسية رئيس اللجنة المركزية لمراجعة الاجور حتى يضمن بمحضر جلسة اللجنة باجتماعها المقبل وان توزع هذا على جميع العملة حتى يتتبعوا تطور هاته القضية الحيوية

الكاتب العام

موقف «الوستيتي» الغريب في مشكلة الاجور

خيانة ام فقدان ضمير ؟

لاتطالب «الوستيتي» إلاخمسة الاف فرنك في الشهر منذ جانفي ١٩٤٧ رغم ارتفاع اسعار المعيشة بصورة محسوسة الذي دخل على اهم المواد الحيوية منذ ذلك التاريخ مثل الخبز والسكر والحليب والقهوة والنقل والماء والغاز والكهرباء و... و...

فباجتماع اللجنة المركزية للاجور رفضت «الوستيتي» ان تبدل موقفها رغم النداء الموجه اليها من طرف وفود الشغالين الاخرى «الاتحاد العام التونسي للشغل - الكارتل - النقابات المسيحية»

وهي مع ذلك قد اعترفت بان الخمسة الاف فرنك التي طلبتها لاتكفى بالنسبة لاسعار المعيشة فالسيد بلحسن الخياري قد اعترف في تصريحه لجريدة «لابراس» يوم ٨ جويلية الجاري بان ميزانية العائلة ذات الاربعة انفار تفوق العشرة الاف فرنك في الشهر

وهي بالرغم عن ذلك تتشدد في طلب الخمسة الاف فرنك كاجر حيوي !

واما بقية المنظمات النقابية فلقد انضمت الى اقتراح اتحادنا اي طلب ستة الاف فرنك كاجر ادنى يبتدي العمل بها من غرة جانفي ١٩٤٧ ومع الزيادة المناسبة لكل سلم من الاجور الحالية - فـ«الوستيتي» ابت ان تنضم الى عصبتنا حول طلبنا المعقول والمؤيد بالحجج فمسؤوليتها عظمى والشغالون سوف يؤاخذونها من هذا الموقف ويحاسبونها عنه

ولقد ادى هذا الموقف المشين بالحكومة ونواب الشركات الى اتخاذ الخمسة الاف فرنك كقاعدة لمناقشاتهم والى اختلاس حقوق الشغالين الشرعية العادلة

ايها الاخوان !

اعلموا ان الاغلبية الساحقة من العمال لن ترضى ابدا بالخمسة الاف فرنك التي طلبتها «الوستيتي»

واعلموا ان مصلحتكم تجبركم على الانضمام الى طلبنا ستة الاف فرنك كاجر حيوي ادنى مع توقيف ارتفاع الاسعار او تطبيق اسلوب السلم المتحرك والزيادة النسبية

واعلموا جميعا ان تصلب «الوستيتي» يكون في الوقت الحاضر اكبر واعظم عقبة يجب تذليلها اذ عند اتحاد ارادة الشغالين تنتصر الطبقة العاملة في معركتها

واعلموا بان الطبقة العاملة بالبلاد التونسية قاطبة سوف تتابع بواسطتنا وبفضل تاييد منخرطي المنظمتين الاخريتين مطالبتها بالستة الاف فرنك عند الاجتماع القادم للجنة الاجور

فاعملوا اذا واجبروا مسيري «الوستيتي» على تفهم واجبهم

فالمهم ان نعلم هل ان المسؤولين بـ«الوستيتي» يمثلون مصالح الشغالين الحقيقية ام هم يتخذون هاته المسالة الحيوية كمسالة ضمير او عزة مزعومة - والواجب ان نعرف هل لهم الحق في التلاعب بمستقبل الشغالين مع الاستهانة بعجرفة بما تتطلبه حياة الاجراء الحالية

فالذي يجب ان نتحققه هل انكم تريدون مقاسمة اخوانكم بالمنظمات الاخرى انتصارهم ام انتم تريدون مشاركة «الوستيتي» في جريمتها ووقوفها ضد مصالح الطبقة العاملة

اتحدوا جميعا لتضمنوا رفاهيتكم - قاوموا لتحسنوا ندرة الشراء - جاهدوا لتحموا عيشكم وسعادة عائلاتكم !

تفهموا حقوقكم !

طالبوا بكل قواكم ان يكون الاجر الحيوي الادنى ستة الاف فرنك

تونس في ٩ جويلية ١٩٤٧

وفد الاتحاد العام التونسي للشغل بلجنة الاجور المركزية

مشكل البطالة يزداد تفاقما

لقد بلغ بالبطالين ما بلغ من سوء الحالة وتعاسة العيش واشتد بهم الالم وصاروا عرضة للهلاك المحقق والفناء.

والحكومة لم تهتم بمصيرهم ولم تتخذ ما تفرضه عليها هاته الحالة الاسيفة من تدابير استعجالية ناجعة فالاشغال التي فتحتها لاستخدام البطالين لم تعد إلا هزلة من الهزازل الادارية التي عودتنا بها الادارة التونسية في جميع الميادين

فبعد ان اعترفت الحكومة في بداية الامر بوجوب دفع الاجرة الاعتيادية الى العملة المستعملين «بحضائر الصدقة» تراجعت فيما قررته ولم تمنح هؤلاء البؤساء إلّا اجرة زهيدة تافهة مبنية على مبالغ الاجور الفلاحية !!

فاشتد غضب العملة الذين يهمهم الامر وازداد اضطرابهم خصوصا عند ما يعلم الناس ان هؤلاء البطالين لم تستخدمهم الحكومة إلّا خمسة عشر يوما في مدة شهرين او ثلاثة وانهم لم يتقاضوا منحة الراحة الخالصة ولا المنحة العائلية

ومع ذلك فان الحكومة تقرر عدم المناقشة في اجور هؤلاء المحرومين في لجنة الاجور مما جعل الاتحاد العام يوالي احتجاجاته الصارمة ضد التهاون بمصالح جانب عظيم من هاته الامة البائسة

ونرى اليوم الاضطراب يشتد في صفوف البطالين بجميع الجهات وخصوصا بصفاقس - ونرى العملة يرفضون الاجور التافهة ويرفعون اصواتهم الصارخة لادارة العمل والمراقبة المدنية محتجين ضد الحالة التي اصبحوا عليها والتي لا يمكن استمرارها بحال

فهل تسمع الحكومة لهاته الصوخات وهل تهتم بهاته المسالة الهامة وهل تهتدي الى زيادة اجور العملة بحضائر الصدقة وهل تفتح الاشغال الكبرى للبطالين العاطلين - وهل تفكر في احداث صندوق المنح للبطالين لرفع الكابوس الذي اصبح مخيما على هذا القسط الوافر من هذا الشعب ؟

اننا نتوجه بهذه الاسئلة الى جناب العميد والى الادارة المسؤولة ونذكر بان الحالة التي نفت انظارهم اليها اصبحت لا تطاق ولاتقبل تهاونا ولا انتظارا

الكاتب العام
للاتحاد العام التونسي للشغل
فرحات حشاد

جامعة عملة ومستخدمي المخابز

نداء

نظرا للنظم الادارية الجاري بها العمل رأينا وجوب تكوين هيئة وقتية للجامعة حتى يمكن لنا تاسيس الجامعة بصفة رسمية

لذا راينا من الواجب اعلامكم بما يلي :

لقد وقع تأجيل عقد المؤتمر من تحضير العمل في وقت اوسع والعمل على زيادة نقابات اكثر عددا

وعليه المرجو منكم ان تسعوا في تكوين نقابات بضواحي جهتكم وقد وافقنا على ذلك الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل

وفي الختام نعلمكم بانه تقرر عقد المؤتمر في ٢٤ اوت المقبل عوضا عن يوم ٨ جويلية وانتظرو ارشاداتنا والسلام

الكاتب العام : العروسي العريبي

مطبعة التليلي نهج المفتي رقم ١٩ تونس